منظمة العمل الدولية: السعودية خطت خطوات جيدة في حماية حقوق العمالة المنزلية بالرغم من عدم توقيعها على المعاهدة رقم ١٨٩

بالرغم من ارتفاع عدد الدول المصادقة على معاهدة منظـمة العمل الدولية (رقم ١٨٩) حول الخدمة المنزلية لعام ٢٠١١م، من ثماني دول إلى ١٢ دولة منذ أن دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في الخامس من سبتمبر ٢٠٠٩م، إلا أن المنظمة حثت الدول الأعضاء على مضاعفة سرعة التشريعات والقوانين التي تحمي الحقوق الأساسية لعمال المنازل، لا سيما وأن ٨٣ في المائة منهم من النساء، وحسب تقييم منظمة العمل الدولية، فإنّ دولاً أخذت خطوات صغيرة، وأخرى خطوات أكبر في اتجاه تنفيذ الاتفاقية رغم عدم مصادقتها بعد، ومنذ اعتماد الاتفاقية، شرّعت العديد من البلدان قوانين جديدة أو أنظمة تتعلق بتحسين ظروف عمال الخدمة المنزلية، والحقوق الاجتماعية، من بينها السعودية، البحرين، فنزويلا، الفلبين، تايلند، إسبانيا، سنغافورة، كما بدأت دول أخرى إصلاحات تشريعية، مثل: فنلندا، ناميبيا، شيلي، الولايات المتحدة، وهناك دول أخرى بدأت إجراءات التصديق، منها: ألمانيا وكوستاريكا.

من جهته قال مانويلا تومي، مدير إدارة المساواة وظروف العمل في منظمة العمل الدولية في تصريح له لصحيفة الاقتصادية، «في تقييم عام لموقف الدول، فإنَّ البحرين أخذت خطوة كبيرة عندما أصدرت قانوناً جديداً للعمل تبنى عدداً كبيراً من بنود الاتفاقية، وأنّ السعودية تبنت تعديلات وتشريعات متفرقة ضمنت الحقوق الرئيسة لعمال الخدمة المنزلية؛ من ضمنها عدد أيام العمل في الأسبوع والإجازة الأسبوعية، وعمالة الأطفال، وهي خطوات جيدة من دولتين لم توقعا بعد على الاتفاقية»، وأضاف «في تايلاند على سبيل المثال، لم يعد يتعين على عمال الخدمة المنزلية العمل في أيام العطل، في حين كفلت سنغافورة، يوم راحة أسبوعية، وفي ناميبيا تم وضع حد أدنى لأجور العمال المنزليين، وفي الفلبين، يضع القانون الجديد لعمال المنازل قواعد تفصيلية لحماية عمال الخدمة المنزلية، ووسّعت الولايات المتحدة قوانين الأجور والعمل الإضافي لتشمل ما يقرب من ٢,١ مليون من عمال الرعاية الذين يقدمون المساعدة للمسنين أو المعوقين في منازلهم، في حين دعا الاتحاد الأوروبي مؤخراً أعضاءه للعمل على تنفيذ الاتفاقية».

مشيراً إلى أنَّه ما زال هناك العديد من الحكومات تستبعد عمّال المنازل من نطاق قوانين العمل التي تُقدَّم للعمال الآخرين والتي تخص الحماية والحقوق الأساسية، مضيفاً أن عمَّال المنازل الـ ٢١,٥ مليون في آسيا، ونظراءهم في منطقة الشرق الأوسط الذين لا يقلون عن ٢,١ مليون، هم عموماً الأقل تمتعاً بالحماية القانونية، أما في أمريكا اللاتينية والتي يوجد بها ١٩,٦ مليون من العمال المنزليين، فهم يتمتعون بحماية قانونية أفضل، حسب ما ذكره المسؤول عن ظروف العمل في منظمة العمل الدولية، وقال «إن جل سوى عدد قليل، من عمال المنازل في دول أمريكا اللاتينية مشمولين ولو جزئياً بتشريع للعمل يعطيهم الحق في إجازة سنوية، وحد أدنى للأجر، ويوم راحة أسبوعية، وأن ثلاثة أرباعهم تحميهم قوانين تضع حداً أقصى لساعات العمل الأسبوعية، وأنّ تسعة من أصل عشرة من عاملات المنازل في أمريكا اللاتينية يتمتعن باستحقاقات الأمومة بموجب القوانين الوطنية».

- **الدول المصادقة على الاتفاقية هي بوليفيا، إيطاليا، موريشيوس، نيكاراجوا، باراجواي، الفلبين، جنوب إفريقيا، أوروجواي، كوستاريكا، الإكوادور، ألمانيا، وجويانا**

- **ما زال هناك العديد من الحكومات التي تستبعد عمال المنازل من نطاق قوانين العمل التي تُقدَّم للعمال الآخرين والتي تخص الحماية والحقوق الأساسية**